للانتداب البريطاني، ووضعوا ميثاقاً وطنياً دعوا البلاد للتمسّك به.

ومن جهتها، لم تلتفت سلطات الانتداب الى تلك المشاعر الوطنية. فاستمر الوضع على اضطرابه حتى العام ١٩٣٤، حين سعى الامير عبدالله الى تعديل المعاهدة؛ وكرّر مساعيه في العام ١٩٤١؛ غير ان التعديلات لم تكن في مستوى يجعل من الاستقلال في شرق الاردن حقيقة ملموسة[٥٢].

وممّا يثير الانتباه، ان أيّاً من هذه الاتفاقيات لم يتعرّض للمسألة الفلسطينية، وذلك بخلاف ما نصّت عليه المادة الثامنة من معاهدة العام ١٩٢٨ حول وجوب عدم وجود حواجز جمركية بين فلسطين وشرق الاردن. ولذلك، فمن الواضح ان بريطانيا لم تعدّل موقفها في عدم امتداد وعد بلفور الى شرق الاردن، ورفضها لرغبة الامير عبدالله في توحيد الاقليمين تحت امارته.

استمر العمل بالاتفاقيات المذكورة طوال الحرب العالمية الثانية. وفي العام ١٩٤٦، عقدت معاهدة جديدة. وما لبثت هذه المعاهدة ان أخلت مكانها لمعاهدة أخرى بين شرق الاردن وبريطانيا، عقدت في ١٩٤٨/٣/١٧. وفيها تمّت الاشارة الى الامير عبدالله بلقب صاحب الجلالة، وهو لقب استعيض به عن لقب صاحب السمو ( الامير ) الذي استخدم في المعاهدات السابقة.

٥ ـ يوضح هذا التسلسل التاريخي لتأسيس شرق الاردن، كوحدة سياسية مستقلة (بغض النظر عن طبيعة هذا الاستقلال)، ان بريطانيا قد اعترفت باستقلال امارة شرق الاردن (في أيار ـ مايو ١٩٢٣) قبل شهرين من دخول اتفاقية لوزان حيّز التنفيذ[٥٣]. وهي الاتفاقية التي تنازلت تركيا، بموجبها، عن املاك الدولة العثمانية في بلاد العرب.

ومن الناحية الدولية، فان معاهدة لوزان، المبرمة بين تركيا والحلفاء، في ١٩٢٣/٧/١٤، تؤرخ لانفصال الاردن ـ وغيرها من بلاد العرب ـ عن الدولة العثمانية. وهذا توصيف ينطبق، بداهة، على فلسطين أيضاً. غير ان الفارق بين الحالتين، الفلسطينية والاردنية، من الناحية الدولية، يكمن في ان بريطانيا (والحلفاء) قد تلقفوا فلسطين لكي تدخل في اطار اتفاقاتهم الجانبية (وعد بلفور أساساً)، وهو ما لم ينطبق على شرق الاردن. وبعبارة أخرى، فان ما انطبق على بلاد العرب التي انفصلت عن الدولة العثمانية في اتفاقية لوزان، كان يجب ان ينطبق على فلسطين لكي يصل بها الى الاستقلال، وهو أمر حال دونه الانتداب البريطاني، من ناحية، والموافقة التي منحتها عصبة الأمم لتضمين وعد بلفور في صك الانتداب، من ناحية أخرى.

وتبدو مسؤولية الحلفاء في حجب استقلال فلسطين واضحة، بل ساطعة، حين نأخذ في الاعتبار، كيف ان بريطانيا قد أنشأت امارة (مملكة) في شرق الاردن من العدم السياسي تقريباً، وحالت دون امتداد المشروع الصهيوني اليها، وأصرّت على موقفها، على الرغم من ان الامير (الملك، فيما بعد) عبـدالله، وعدد مرموق من اتباعه، أظهروا ميولاً لم تكن معاكسة للمشروع الصهيوني تجاه شرق الاردن[٥٤]، وهو ما يؤكد، تماماً، ان بريطانيا المنتدبة على فلسطين كانت في موضع يمكّنها من الحؤول دون تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، التي عارض أهلها، تماماً، ذلك المشروع، وكانوا أهلاً للاستقـلال، ويمتلكون خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بصورة تفوق أهلية شرق الاردن، على أي تقدير.

معنى ذلك كله، ان المندوب السامي البريطاني في القدس كان يقوم بمهمة ذات أوجه ثلاثة: في الاول، كان المندوب السامي يشرف على انشاء كيان عربي مبتكر في شرق الاردن؛ وفي الثاني، كان